

(٢١) يزيد الناتج القومي عند زيادة :

الصادرات		ب
إجمالي المدفوعات التحويلية	ج	الواردات
صافي المدفوعات التحويلية	د	(٢٢) إحدى الاستعدادات الموجهة إلى النظرية الكلاسيكية افترضها :
وجود حد أدنى للتوازن تلقائياً فيه	ج	ان سوق العمل جزء وبالتالي يحدث التوازن تلقائياً فيه
وجود حد أعلى للأجور التوازني	د	وجود حد أدنى للأجور أعلى من الأجر التوازني
(٢٣) إذا كان الميل الحدي للادخار 0.25 فالميل الحدي للاستهلاك يسوي :		أ 0.5
	ب 4	ج 0.75
	د %25	(٢٤) تغير القيمة المضافة لمؤسسة ما عن قيمة مبيعاتها الاحتمالية :
مضافا اليها صافي الربح	ج	أ مضافا اليها قيمة مشترياتها
مضافا اليها اجمالي الربح	د	ب مضافا اليها قيمة مشترياتها
(٢٥) انبضالة الاختيارية هي :		أ عدم قدرة الفرد على العمل
عدم وجود فرصة عمل بالأجر السائد	ج	ب عدم رغبة الفرد في العمل بالأجر السائد
كل ما سبق غير صحيح	د	(٢٦) يزيد الدخل القومي التوازني عند زيادة :
الاستثمار	ج	أ الاستثمار
الادخار	د	ب الادخار
(٢٧) يزيد الطلب الكلي عند :		أ انخفاض الاستهلاك
انخفاض الاستثمار	ج	ب زيادة الاستثمار
زيادة الادخار	د	(٢٨) مضاعف الاستثمار يقاس معدل التغير في :
الدخل القومي للتغير في الاستثمار	ج	أ الدخل القومي للتغير في الاستثمار
الاستثمار للتغير في الناتج القومي	د	ب الاستثمار للتغير في الناتج القومي
(٢٩) القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محليا خلال سنة هو تعريف :		أ الدخل القومي
الاتفاق القومي	ج	ب الناتج القومي
صافي الدخل	د	(٣٠) الدخل القومي عبارة عن الناتج القومي الصافي مضروحا منه :
الضرائب المباشرة	ج	أ الضرائب المباشرة
الضرائب غير المباشرة	د	ب الضرائب غير المباشرة
(٣١) أهمية معرفة الدخل الفردي الحقيقي تنبع من الرغبة في التعرف على :		أ عدالة توزيع الدخل
مستوى الدخل القومي	ج	ب مستوى معيشة الفرد
كل ما سبق	د	

الشريف عادل عمر

المحروقي الإدريسي

أبو محمود ج : 0522849274 (رياضيات - احصاء - محاسبة مالية وحكومية - اقتصاد - تحليل كمومي)

ظل الحرف (أ) إذا كانت الإجابة صحيحة والحرف (ب) إذا كانت الإجابة خاطئة

نموذج (أ)

ب	اصلاح الفني منزله ليس من الخدمات التي تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي
ب	البطالة الدورية تتكرر دوريا مع التقلبات الاقتصادية
ب	استقرار المستوى العام للأسعار هو أحد أهداف السياسة المالية والنقدية
ب	تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي الى زيادة مضاعف الائتمان
ب	إعانة البطالة (حافز) جزء من الدخل القومي للدولة
ب	تخفيض الانفاق الحكومي بمقدار أكبر من تخفيض الضرائب يخفض الطلب الكلي
ب	بيع البنك المركزي للسندات يخفض حجم السيولة النقدية للأفراد
ب	انخفاض الميل الحدي للاختار يعني زيادة مضاعف الانفاق الحكومي
ب	يزيد عرض النقود عند زيادة سعر إعادة الخصم
ب	الدخل الفردي النقدي يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد شراؤها
ب	عند تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي فالدخل المتحقق هو الدخل التوازني
ب	العلاقة طردية بين المستوى العام للأسعار والقوة الشرائية لدخول الافراد
ب	على الحكومة استخدام سياسة مالية انكماشية لعلاج الفجوة الانكماشية
ب	تحدث الفجوة التضخمية اذا كان الدخل التوازني أقل من الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل
ب	سعر إعادة الخصم أحد أدوات السياسة المالية
ب	من فروض النظرية الكلاسيكية : سيادة المنافسة الكاملة وأن الاجور غير مرنة
ب	الميل الحدي للاستهلاك هو التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل بوحدة واحدة
ب	يرى الكلاسيكيون عدم حدوث نقص في الطلب الفعال لأن العرض يخلق الطلب عليه
ب	الناتج القومي الاجمالي لدولة يعكس مستوى رفاهية أفرادها
ب	التضخم يحدث خلا في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

الشريف عادل عمر
المحروقي الإدريسي

أبو محمود ج: ٥٢٢٨٤٩٣٧٤ (رياضيات - احصاء - محاسبة مالية وحكومية - اقتصاد - تحليل كمي)

(32) إذا كان الإنفاق أكبر من الاستثمار فسيطرة الكلاسيكية تتوقع:

- أ ارتفاع سعر الفائدة
- ب ارتفاع التكلفة الحقيقية
- ج انخفاض سعر الفائدة
- د انخفاض التكلفة الحقيقية

(33) إذا كان الاستهلاك المنزلي (بعد الأئحة في الاستهلاك) 50 مليون ريال والسعر الحقيقي للاستهلاك 0.8 والائحة 100 مليون ريال والتوريس هو:

- أ 640 مليون ريال
- ب 750 مليون ريال
- ج 700 مليون ريال
- د 500 مليون ريال

(34) إذا كانت دالة الاستهلاك هي $0.75 + 50$ ، فدالة الإنفاق هي:

- أ $0.75 + 50$
- ب $0.25 + 50$
- ج $0.25 + 50$
- د $0.75 + 50$

(35) علاج التضخم يجب:

- أ زيادة ضريبة الدخل
- ب تخفيض ضريبة الدخل
- ج زيادة الإنفاق الحكومي
- د تخفيض الضرائب غير المباشرة

(36) للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الميزانية العامة تتولى بسمي:

- أ سياسة مالية
- ب سياسة الميزانية العامة
- ج سياسة نقدية
- د سياسة اقتصادية

(37) لتأثير على النشاط الاقتصادي فإن الاتفاق الحكومي يعتبر:

- أ من أدوات السياسة النقدية
- ب الإجابتان أ و ب
- ج من أدوات السياسة المالية
- د كل ما سبق غير صحيح

(38) يمكن للسياسة المالية التأثير على الطلب الكلي من خلال:

- أ التأثير في عرض النقود من خلال نسبة الاحتياطي القانوني
- ب فرض الضرائب أو تخفيضها
- ج التأثير في الاحتياطي من العملات الأجنبية
- د تغيير المستوى العام للأسعار

(39) إذا حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني بـ 25% فإن مضاعف الائتمال سيكون:

- أ 25
- ب 5
- ج 4
- د كل ما سبق غير صحيح

(40) البطالة الإحصائية هي:

- أ عدم قدرة الفرد على العمل
- ب عدم رغبة الفرد في العمل بالأجر المنخفض
- ج عدم وجود فرصة عمل بالأجر المنخفض
- د كل ما سبق غير صحيح

الشريف عادل عمر
المحروقي الإدريسي